



جناح مجلس الأمة



وزير الموارد المائية يلقي خطابه

واصل مناقشة «الخطاب الأميري» في ظل دعوات إلى تعاون السلطات لتنفيذ مضامينه السامية

مجلس الأمة.. مطالبات نيابية بإصلاح النظام الإداري

بوشهري: تحديد البنية التحتية لمشروع خيطة الـسكنى سيكون من أولويات وزارة الأشغال

صباح الأحمد وسيتم طرحه في السنة المالية للقبضة مؤكدة التزام الحكومة بالقوانين الصادرة من مجلس الأمة.

قال وزير المالية نايف الحجرف إن الحكومة تعمل على استرداد الأرباح المحتجزة التي لم تتصدر بها قوانين وفي هذا الإطار «استردنا من المؤسسة العامة للماء والبيئة واستلمنا أول دفعات من القطاع النفطي». وأضاف الحجرف، «افتخدنا إجراءات واسترداد الأرباح المحتجزة التي لم يصدر لها قوانين ومنها أربعة مليارات دينار (نحو 12 مليار دولار) من القطاع النفطي كما وصلتنا كتاب من وزير النفط بالخصوص لمدة أربع سنوات». وأوضح أن بقية الأرباح المحتجزة ستدارة بقوانين من المجلس وبالتالي لا يمكن استردادها مشيراً إلى أن الأرباح المحتجزة صدرت بناء على قوانين من مجلس الأمة وكانت واضحة وحاضرة أمام الجميع.

ورفع نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكثيري، جلسة مجلس الأمة إلى يوم الثلاثاء 8 يناير 2019.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

الرئيس مرزوق الغانم يرفع قانون من بيع بيته أوضح أن هذا القانون صدر في عام 2015 وتم طرح أول مشروع لتنفيذ البيوت الخاضعة لهذا القانون في السنة المالية الحالية والعمل جار الآن لتنفيذها في مشروع شرق تيماء ومدينة إخواننا «البدون».

وأضاف أن المشروع الثاني ينطوي على تخصيص 15 ألف بيتاً (نحو 50 ألف دولار).

وحول قانون من بيع بيته أوضح أن هذا القانون صدر في عام 2015 وتم طرح أول مشروع لتنفيذ البيوت الخاضعة لهذا القانون في السنة المالية الحالية والعمل جار الآن لتنفيذها في مشروع شرق تيماء الإسكاني.

وأضافت أن المشروع الثاني لا ينطوي على تخصيص العدد المتحقق لاستكمال المنازل بمقابل من بيعه بقيمة المائة المليمة وقيمة



جناح بوشهري خلال مداخلتها

نايف الحجرف: الحكومة تعمل على استرداد الأرباح المحتجزة التي لم

تصدر بها قوانين

هایف: سیأتي اليوم الذي نفعل فيه أدواتنا الدستورية بسبب قضية

إخواننا «البدون»

السوقية العالمية لذلك كانت القيمة الرمزية لهم واحدة هي 15 ألف بيتاً (نحو 50 ألف دولار).

وحول قانون من بيع بيته أوضح أن هذا القانون صدر في عام 2015 وتم طرح أول مشروع لتنفيذ البيوت

الخاضعة لهذا القانون في السنة المالية الحالية والعمل

جار الآن لتنفيذها في مشروع

شرق تيماء الإسكاني.

وأضافت أن المشروع الثاني

لا ينطوي على تخصيص العدد المتحقق لاستكمال المنازل بمقابل

بيعه بقيمة المائة المليمة وقيمة

خيطة أو بعدها أكملت بقرارات من مجلس الوزراء نتيجة توافع هذه المنازل المميزة وفيها

شيء من خصوصيتها في منطقة

خيطة أو أي منطقة أخرى

مثل منطقتي الصبيحة وأبوا

حلقة إذ أن القيمة الرمزية لفاسق

كل من خصص له في منطقة

خيطة أو أي منطقة أخرى

وهي تختلف عن ذلك ياتي تطبيقاً

في السياق من وزارة الأشغال

مساءة صريحة في لائحة

الرعاية السكنية (مixin) مضيقاً أن

التحتية من وزارة الأشغال

وليس المؤسسة العامة

للرعاية السكنية.

وحول إيقاف بدل الإيجار

لن يحصل له فاسق

مشروع خيطة الـسكنى

أوضح ذكره لأكثر من مرة

أنه لن يتم إصدار قرار بإيقاف

بدل الإيجار عن خيطة

المسؤول عن البنية التحتية

صدر قرار وزير في سنة

2016 بإيقاف بدل الإيجار

عن كل من كانت طلباتهم من

سنة 1997 فما فوق.

البنية التحتية لهذه المنطقة

في السياق من وزارة الأشغال

مشيرة إلى وجود قرار واضح

جداً بإعادة تحديد البنية



- ولتراء



- والمساند



السويدج متقدماً خلال الجلسة